

# بيان

تونس في 18 أوت 2012

إن الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل، بعد اطلاعها على ما ورد في مسودة مشروع الدستور حول حماية الطفولة، تعبر عن خيبة أمل أعضاء الجمعية وعن اعتراضها الشديد لما ورد في ذلك المشروع في اقتراحه: الأول الذي نال مع الأسف الأغلبية في لجنة الحقوق والحريات الثاني الذي وإن نال 9 أصوات مقابل 11 صوت للمقترح الأول، لا يرقى هو الآخر إلى ما نصبو إليه من أحكام دستورية تضمن حقوق الطفل بصفة كاملة وفعالة.

إن نأسف جميرا ان يحصر المقترح الأول الذي يصرح في نصف سطر بقوله أن الطفل له "الحق على والديه" في ضمان الكرامة والرعاية والتربية والتعليم والصحة" على إعلان على بديهيات و المسلمات واردة حتى في المجتمعات البدائية والمختلفة لا يرقى إلى مستوى أحكام يليق أن تدرج في دستور نريده رمزا للنقد والحضارة.

أما المقترح الثاني الذي جاء بأكثر تفاصيل من الأول والذي تضمن بعض المقترفات المقدمة إلى لجنة الحقوق والحريات من طرف العديد من الجمعيات والنشطاء من المجتمع المدني، فإننا نعتبر انه من الواجب إدخال تحسينات هامة ومتعددة عليه حتى يتاسب مع تطلعات الطفل التونسي في الرعاية والكرامة والاعتبار الاجتماعي والمعنوي.

إن جمعيتنا تعلن وبكل حزم إنها ستواصل جهودها الحثيثة قصد تطوير التشريع التونسي في مجال حماية الطفل حتى يرقى إلى مستوى التشريعات الكونية في الرعاية الكاملة والفعالة للطفل، الذي وإن كان محظوظاً عليه أن يكون المواطن الصامت، يكون ثلث سكان هذه البلاد ويمثل مستقبل المجتمع في تطلعاته إلى النقدم والازدهار.